نمذجة الطلب على العمل في الجزائر للفترة 1990–2018 باستخدام نموذج ARDL

Modeling labor demand in Algeria for the period 1990-2018 using ARDL model

حمادي خديجة[1]، يحياوي سمير[2]

Hammadi Khadidja[1], Yahiaoui Samir[2]

[1] جامعة البويرة (الجزائر)، مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية، k.hammadi@univ-bouira.dz

[2] جامعة البويرة (الجزائر)، مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية، s.yahiaoui@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2021/01/14 تاريخ النشر: 2021/02/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على الطلب على العمل في الجزائر ، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع لاختبار التكامل المشترك وتقدير العلاقة التوازنية قصيرة وطويلة الأجل.

أظهرت النتائج التجريبية وجود علاقة تكامل مشترك بين الطلب على العمل ومحدداته، ففي المدى القصير يتأثر الطلب على العمل بالأجر الحقيقي في حين يتأثر بالقيمة المضافة الحقيقية في المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: سوق العمل،الطلب على العمل،نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ،التكامل المشترك.

تصنيفات JEL: E20، J23 ، C22،C51

Abstract:

This study aims to determine the factors affecting the labor demand in Algeria using ARDL model for the evaluation of cointegration and the estimation of the short and long term equilibrium relationship.

The empirical results showed that there is cointegration relationship exists between labor demand and its determinants, In the short-run labor demand is affected by real wage, While it is affected by the real added value in the long run.

Keywords: Labor market, labor demand, ARDL model, cointegration.

JEL Classification Codes: E20 ،J23 ، C22،C51

[1] **المؤلف المرسل**: خديجة حمادي، **الإيميل**: k.hammadi@univ-bouira.dz

1. مقدمة:

تعد زيادة الطلب على العمل أحد الأهداف الإستراتيجية للدول، وعنصرا هاما تركز عليه الخطط الاقتصادية، لذلك اعتمدت إستراتيجية التنمية في الجزائر منذ الاستقلال على توسيع وتدعيم القطاع العمومي كأداة محركة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية أي الاهتمام برأس المال البشري، حتى يتمكن من تشغيل الجهاز الإنتاجي وإدارة الاستثمارات.

ابتداءا من سنة 1986 عرفت الجزائر وضعا اقتصاديا متدهورا، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي وبدأ الطلب على العمل يتباطأ شيئا فشيئا، وظهرت الاختلالات في سوق العمل، وأصبح من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة، وانتهاج سياسة اقتصادية جديدة تهدف إلى زيادة فرص العمل، لذلك اتفقت الجزائر مع المؤسسات المالية العالمية في بداية التسعينات من القرن الماضي على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، بإتباع مجموعة من السياسات الاقتصادية التي أدت إلى انخفاض الطلب على العمل أو زيادته في أفضل الأحوال بأقل من الزيادة في المعروض منه، وللخروج من هذه الوضعية عملت الجزائر منذ سنة 2001 على وضع نمط تنموي جديد يكون هدفه تحقيق مستويات مرتفعة من التوظيف، من خلال تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي التي هدفت إلى تطوير القطاعات الإنتاجية وتحقيق مرونة أكبر في سوق العمل.

1.1 الإشكالية

حددنا إشكالية الدراسة كالتالي:

ما هي العوامل المحددة للطلب على العمل في الجزائر؟

بغية الإحاطة بجوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

– هل انتهاج سياسة مالية ذات طابع كينزي يسمح بتنشيط الطلب الكلي وبالتالي خلق مناصب العمل؟

–هل توجد علاقة تكامل مشترك بين الطلب على العمل والعوامل المحددة له؟

–هل ساهمت الاستثمارات العمومية الضخمة في بلوغ مستوى الطلب على العمل التوازني في الأجل الطويل؟

2.1 الفرضيات

تعتمد الدراسة على مجموعة من الفرضيات نعرضها على النحو التالي:

–السياسة المالية وفقا للمنظور الكينزي ذات فعالية كبيرة في زيادة الطلب على العمل.

– توجد علاقة تكامل مشترك بين الطلب على العمل والعوامل المحددة له.

–بالنظر إلى حجم الاستثمارات العمومية الضخمة فإن سرعة تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل تكون كبيرة.

3.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في معالجتها لموضوع هام في الاقتصاد الجزائري، بعدما بلغت معدلات البطالة مستويات قياسية، تستدعي من السلطات الاهتمام والبحث عن محددات الطلب على العمل التي تساهم في الحد من هذه المشكلة، كما تستمد الدراسة أهميتها في كونها تتطرق إلى البرامج الاقتصادية المختلفة التي طبقتها الحكومة لزيادة حجم الطلب على العمل، بالإضافة إلى اختبار متغيرات مؤثرة عليه تعزز الدراسات السابقة وتساعد في رسم السياسات المستقبلية لمواجهة تراجعه والعمل على زيادته.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية للبرامج الاقتصادية المختلفة المطبقة خلال فترة الدراسة على الطلب على العمل مع دراسة المتغيرات التي تؤثر عليه والتي أشارت إليها النظرية الاقتصادية، ويتم قياس أثر هذه المتغيرات من خلال بناء نموذج قياسي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، التي تسمح بتقدير مكونات(علاقات)الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه.

5.1 منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعد من أنسب المناهج التي تقدم صورة وصفية للظاهرة المدروسة، إضافة إلى المنهج الإحصائي الذي يستخدم النسب المئوية و المعدلات لتحليل مختلف المراحل التي مر بها الطلب على العمل، كما تطلب الموضوع القيام بدراسة قياسية من خلال بناء نموذج قياسي يفسر طبيعة العلاقة بين الطلب على العمل والعوامل المؤثرة عليه.

6.1 الدراسات السابقة:

–دراسة عيسى شقبقب (2011) بعنوان **النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر:** كان الهدف منها إبراز العناصر التي أثرت في الطلب على العمل، بإجراء دراسة لتطوره في مختلف القطاعات الاقتصادية في الفترة (1970–2005)، وتوصل الباحث إلى أن كل من حجم الإنتاج والأجور الحقيقية مؤخرين بفترة واحدة هما المتغيرتين الأساسيتين المحددتين للطلب العمل، كما قام الباحث بدراسة قدرة النماذج على القيام بعمليات التنبؤ فجاءت الاختبارات الإحصائية مقبولة.

– دراسة جلال نافل سلام شيخ العيد المعنونة بـ: **تقدير دوال الطلب على القوى العاملة الفلسطينية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (1997–2011)**: قامت هذه بتقدير دوال الطلب على العمل بالنسبة للمتغيرات المستقلة المتمثلة في: الناتج المحلي الإجمالي، الأجور الحقيقية، والطلب على العمالة الفلسطينية في الفترة السابقة في القطاعات الاقتصادية، توصل الباحث إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعلاقة طردية مع الطلب على العمالة في كافة القطاعات الاقتصادية وفي كافة المناطق الفلسطينية، ونتج هذا التأثير حسب الباحث عن المساعدات والمنح الأجنبية، وعائدات الضرائب، في ظل ضعف حركة الاستثمار المحلي والأجنبي لارتباطها بغياب الاستقرار السياسي.

–دراسة مجدي الشوربجي(2009) بعنوان أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، الهدف الرئيس لهذه الدراسة يتمثل في قياس أثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1982 – 2005 .ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وتتلخص أهم نتائج هذه الدراسة في وجود أثر موجب ومعنوي ضعيف للنمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل ، ووجود أثر موجب ومعنوي لكل من تشجيع الصادرات والإحلال محل الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم العمالة في الأجل الطويل.

2. اتجاهات الطلب على العمل في الجزائر

1.2 تعريف الطلب على العمل

يمثل الطلب على الأيدي العاملة على المستوى الإجمالي قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين، ويعني ذلك تجميع الطلبات الفردية لأصحاب الأعمال، والطلب على العمل من وجهة نظر صاحب العمل (الطلب الفردي) يعكس رغبته في توظيف عنصر العمل، عند أجر حقيقي معين وفي فترة زمنية معينة وفي مكان معين، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعليه فإن صاحب العمل هو الذي يحدد الكمية المطلوبة من العمل (القريشي، 2007، صفحة 31).

يعد الطلب على العمل طلبا مشتقا من الطلب السوقي على السلعة أو الخدمة التي يساهم العمال في إنتاجها، فالعمل لا يطلب لذاته بل من أجل إنتاج السلع والخدمات، وبغرض قياسه يعد عدد الأشخاص العاملين أحد المؤشرات المهمة، كما يعتبر عدد الوظائف الشاغرة من الإحصائيات المفيدة في هذا المجال.

إذن حجم الطلب على العمل أكبر دائما من حجم المناصب المستخدمة (عدد العاملين) لأنه يشمل المناصب المملوءة والمناصب الشاغرة، فحتى تكتمل معرفة مكونات جانب الطلب، ينبغي أن نعرف خصائص المناصب الشاغرة، وللأسف فإن الديوان الوطني للإحصائيات لا يقوم بهذه المهمة، لكن الوكالة الوطنية للتشغيل تعطي حجم المناصب الشاغرة عن طريق الفرق بين مجموع الطلب على العمل المقدم إلى الوكالة خلال فترة زمنية ومجموع الطلب على العمل المنفذ خلال نفس الفترة (عادة ما تكون فصلية)، لكن هذا الحجم لا يعكس عدد المناصب الشاغرة الفعلية نظرا لوجود عدد لا يستهان به من المؤسسات ومن أصحاب الأعمال لا تمر أصلا من الوكالة الوطنية لملأ وظائفها الشاغرة (البشير، 2009، الصفحات 178-179).

ونظرا لعدم وجود بيانات دقيقة وتفصيلية عن المناصب الشاغرة في الجزائر، يتم استخدام حجم المناصب المستخدمة (التشغيل) كمتغير نائب للتعبير عن الطلب على العمل، ومما يدعم إمكانية الاعتماد على حجم التشغيل وجود فائض عرض في سوق العمل.

2.2 تطور حجم الطلب على العمل خلال الفترة (1990-2018)

مر تطور الطلب على العمل خلال هذه الفترة بمرحلتين هما:

1.2.2مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق (1990-2000)

إن التوجه الاقتصادي لبرامج الإصلاح هو إحداث انكماش اقتصادي على نطاق واسع، وعلى الرغم من هذا كله فمن الضروري المضي في هذه البرامج لأن التأخر في تقبل آثارها يجعلها أكثر حدة في المستقبل وتصحيحها أكثر تكلفة، وهكذا تضافرت السياسات المختلفة المكونة لبرامج الإصلاح الاقتصادي في تخفيض مستوى الطلب على العمل، أو زيادته في أفضل الأحوال بمعدلات لا تتناسب مع الزيادة في القوة العاملة، ويوضح الجدول التالي تطور الطلب على العمل خلال الفترة (1990-2000).

الجدول 1: تطور حجم الطلب على العمل خلال الفترة (1990-2000)

الوحدة 1000 عامل

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الطلب على العمل	4117	4236	4286	4273	4325	4505
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	
الطلب على العمل	4641	4684	4841	4898	4977	

Source : (CNES, 2002, p. 28).

(BANQUE D'ALGERIE, 2002, p. 6)

انتقل الطلب على العمل من 4117000 سنة 1990 إلى 4977000 سنة 2000، بزيادة قدرها 860000 عامل وبمتوسط بلغ 86000 عامل سنويا، كما قدر معدل النمو السنوي المتوسط بـ1.92%، حيث يعتبر هذا المعدل ضعيفا مقارنة مع المعدلات المحققة في السنوات السابقة.

بالنظر إلى التطورات الاقتصادية التي حصلت خلال عقد التسعينات يمكن تحليل تطور الطلب على العمل من خلال ثلاثة فترات:

1.1.2.2 الفترة (1990–1994): تزامنت مع المراحل الأولى للإصلاح المتمثلة في سياسة التثبيت الاقتصادي، التي صاحبها محدودية قدرة القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل جديدة، بسبب الطبيعة الانكماشية لهذه المرحلة من ناحية، ومن ناحية أخرى التخلص من العمالة الزائدة التي انتشرت في غالبية الوحدات الاقتصادية بسبب إعادة تنظيم القطاعات، وتجلت الطبيعة الانكماشية لهذه المرحلة في تطبيق مجموعة من الإجراءات أهمها خفض الأجور ووقف التوظيف في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية، وخفض الاستثمار العام، خفض نفقات الدعم والإعانات الحكومية مع تحسين هيكل الضرائب ورفع أسعار الخدمات العمومية (بن شهرة، 2009، صفحة 210).

أثرت هذه الإصلاحات سلبا على حجم الطلب على العمل الإضافي الذي قدر بـ208000 عامل، بمتوسط سنوي بلغ 52000 عامل في حين قدر متوسط عرض العمل السنوي بحوالي 200000 شخص، هذا يعني وجود عدد كبير من عارضي العمل يعكس الاتجاهات الديمغرافية التي أورثتها سنوات إعادة الإعمار والتشييد بعد الاستقلال، فارتفاع معدل النمو السكاني لم يسمح لحجم الطلب على العمل أن يواكب عدد الداخلين الجدد الذين يلتحقون بسوق العمل باضطراد.

2.1.2.2 الفترة (1995–1998): تزامنت هذه الفترة مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي كان يهدف إلى رفع كفاءة الاقتصاد القومي في الأجل الطويل، وزيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، من خلال تطبيق مجموعة من السياسات ذات الطابع الكلي تستهدف تحرير الأسواق والأسعار، ويتطلب هذا الجانب الإصلاحي انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى إزالة كافة القيود أمام المشروعات الخاصة وتوسيع مساحة المنافسة والأعمال الحرة (مقلد، 2006، صفحة 21).

عرف حجم الطلب على العمل تحسنا ملحوظا خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة بمتوسط سنوي بلغ 112000 عامل، كنتيجة لتحسن الناتج الداخلي الخام الذي يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات، ورغم هذا التحسن إلا أنه غير كاف لامتصاص الكم الهائل من العاطلين، كما أن معظم

مناصب العمل المحدثة خلال هذه الفترة تدخل ضمن البرامج الاجتماعية التي تتميز بإنشائها لمناصب عمل مؤقتة، كما أنها تنشأ في القطاعات غير المنتجة كالإدارة والخدمات وأشغال المنفعة العامة وغيرها.

3.1.2.2 الفترة (1999–2000): إن المجهود الإصلاحي لبرنامج التعديل الهيكلي كان معتبرا إلا أنه غير كاف، لذا قامت الدولة بمجهودات إضافية لتوطيد وتثمين الاستقرار المالي والنقدي كشرط ضروري لانطلاقة تنموية جديدة، وجاءت إصلاحات هذه الفترة لتعمل على التحكم في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال الأدوات المالية والنقدية وبعث النمو من جديد (تومي، 2011، صفحة 110)، وبالتالي زيادة فرص العمل والتخفيض من معدلات البطالة، حيث قدر حجم الطلب على العمل الإضافي خلال هذه الفترة بـ79000 عامل، كما شهدت انخفاضا في معدل نمو الطلب على العمل خاصة سنة 1999 إذ بلغ 1.18% مقابل 3.35% سنة 1998، يرجع السبب إلى تدهور أسعار البترول التي أثرت سلبا على الإيرادات، بالإضافة إلى أن عملية الخوصصة لم تتوقف عند نهاية تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

2.2.2 مرحلة تعميق الإصلاح الاقتصادي (2001–2018)

عملت الدولة من خلال تطبيق البرامج التنموية على الرفع من النفقات التجهيزية، رغبة منها في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي هدفت إلى تنشيط الطلب الكلي، وبعث الإنعاش في قطاعات الاقتصاد مما انعكس بشكل إيجابي على حجم الطلب على العمل مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2: تطور حجم الطلب على العمل خلال الفترة (2001–2014)

الوحدة:1000 عامل

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الطلب على العمل	6229	6684	7798	8044	8869	8594	9145	9472	9735
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الطلب على العمل	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10858	11001	

Source : (ONS, 2015, p. 12)
(DGPP, 2019)

انتقل الطلب على العمل من حوالي 6229000 سنة 2001 إلى 11001000 سنة 2018، بزيادة قدرها 4772000 عامل بمتوسط بلغ 280706 عامل سنويا، أما معدل النمو السنوي المتوسط فقد بلغ 3.40%، ويعتبر هذا الرقم أكبر مما تحقق في السنوات السابقة.

يمكن من خلال تطبيق البرامج التنموية تحليل تطور حجم الطلب على العمل خلال هذه الفترة:

1.2.2.2 الفترة (2001– 2004): تزامنت هذه الفترة مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو برنامج متوسط الأجل شمل أربع سنوات، خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي 16 مليار دولار.

تم توجيه أكثر من 90% من الغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل، أما عملية منح المشاريع فقد أعطت الأولوية للمؤسسات المحلية، حيث سيؤدي استفادة هذه المؤسسات إلى استغلال القدرات المعطلة لديها، وبالتالي رفع نسبة الاستثمار وفرص العمل (سعودي و بلعجوز، 2014، صفحة 36)، أما المتبقي من الغلاف المالي فقد اقترب من 10% وجّه مباشرة لتعزيز السياسات التشغيلية ومؤسساتها لتتمكن من تعديل سوق العمل بصورة فعالة، حيث كان لهذا البرنامج أثرا إيجابيا على الطلب على العمل، مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 3: حجم الطلب على العمل المتوقع و المحقق في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الطلب على العمل الإضافي المتوقع	الطلب على العمل الإضافي المحقق	مناصب دائمة محققة	مناصب دائمة متوقعة	مناصب مؤقتة محققة	مناصب مؤقتة متوقعة
713 150	751 812	464 930	296 300	286 882	416 850

المصدر: (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2005، صفحة 113).

(CNES, 2002, p. 38)

يتضح من معطيات الجدول مايلي:

- فاق حجم الطلب على العمل الإضافي المحقق ما كان متوقعا بـ38662 منصب.
- غالبية المناصب التي تم توفيرها هي مناصب دائمة بنسبة 61% من مجموع المناصب، وهو ما لم يكن متوقعا، فنظرا لطبيعة المشاريع التي تم انجازها كان من المفروض أن يبلغ عدد المناصب المؤقتة 58% من المناصب الإجمالية.

بلغ حجم الطلب على العمل الكلي الإضافي المحقق خلال الفترة (2001–2004) حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات حوالي 1 569 000 عامل، والملاحظ أن حوالي 50% من الطلب على العمل تحقق في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبهذا يكون البرنامج قد وفق في خلق ديناميكية في سوق العمل وتحقيق استقرار نسبي به.

2.2.2.2 الفترة (2005– 2009): توافقت هذه الفترة مع تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، ويعد هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته التي بلغت في شكلها الأصلي4208.7 مليار دينار، أي بزيادة قدرت بحوالي ثمانية (8) أضعاف عن قيمة برنامج دعم الإنعاش

الاقتصادي، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية سنة 2009 فقد قدر بـ9680 مليار دينار جزائري (أي حوالي 130 مليار دولار (مسعي، 2012، صفحة 147).

استطاع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي رفع حجم الطلب على العمل بـ1 428 000 عامل حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، أما البيانات الإحصائية المقدمة من قبل مصالح الوزير الأول، فتشير إلى أن الزيادة المحققة فاقت الزيادة المتوقعة حيث بلغت 5 031 692 عامل، أخذت الإدارات والمؤسسات العمومية النصيب الأكبر بـ3 166 374 عامل بما يقارب 70%، أما النسبة المتبقية أي 30% فتعادل 1 865 318 عامل في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة.

إن هذا التضارب يدل على أن الحصيلة التي أعلن عنها بشأن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي مضخمة، فنسبة معتبرة من المناصب المستحدثة كانت عن طريق برامج عقود ما قبل التشغيل، وكذلك في إطار برنامج الإدماج المهني والورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة، التي تعد في معظمها مناصب مؤقتة وظرفية.

3.2.2.2 الفترة (2010– 2014): شهدت هذه الفترة تطبيق البرنامج الخماسي الذي سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث خصص له مبلغ أولي بمقدار 11 534 مليار دينار (155 مليار دولار).

تمثل هدف هذا البرنامج خلال السنوات الخمس في استحداث ثلاثة ملايين منصب عمل وتخفيض معدل البطالة إلى أقل من 9%، فاحتمال خلق مناصب عمل جديدة كبير لاسيما أن بعض القطاعات لا زالت فتية (السياحة– الحرف)، بالإضافة إلى قطاعات أخرى خاصة الزراعة التي سوف تسمح بتقليل البطالة إلى حد كبير في ظل إتباع سياسات أكثر نجاعة (CNES, 2013, p. 77)، وكان من المتوقع خلال الفترة (2010–2014) أن يبلغ متوسط حجم الطلب على العمل الإضافي 600 000 منصب عمل سنويا.

يتضح من خلال إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات أن النتائج لم تعكس التوقعات، حيث بلغ حجم الطلب على العمل الإضافي خلال هذه الفترة حوالي 504 000، بمتوسط بلغ 126 000 طلب على العمل سنويا، أي أن المتوسط السنوي المحقق خلال هذه الفترة لم يصل إلى المتوسط السنوي المتوقع، وتبقى النتائج المحققة متواضعة باعتبار أن البرنامج هو الأكبر والأضخم في تاريخ البرامج في الجزائر.

4.2.2.2 الفترة (2015–2018):

شهدت هذه الفترة تطبيق برنامج توطيد النمو 2015–2019 وهدف البرنامج إلى استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل، ولكن مع استمرار انخفاض سعر البترول بادرت السلطات إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دينار جزائري، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2019/2017) (مسعودي، 2017، صفحة 221)، وهذا ما أثر على الأهداف التي كان يطمح لتحقيقها هذا البرنامج خاصة منها ما تعلق بالتشغيل، حيث بلغ حجم الطلب على العمل الإضافي خلال هذه الفترة حوالي 407000 عامل وتعد هذه الزيادة الأقل مقارنة بالبرامج السابقة.

3–تحليل نتائج الدراسة القياسية.

–المتغيرات المستخدمة في الدراسة: تستخدم الدراسة بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018 (29 مشاهدة)، المصدر الأساسي لهذه البيانات هو وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي، تتمثل المتغيرات في القيمة المضافة الحقيقية ومتوسط الأجور الحقيقية، تم الحصول عليها بواسطة قسمة القيمة النقدية لكل منها على مكمش الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى الطلب على العمل حيث تم استخدام اللوغاريتم النيبيري لجميع المتغيرات بهدف الحصول على علاقات خطية ثابتة، تعرف فيها المقدرات على أنها مرونات اقتصادية، وبناءا على ما سبق فإن المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج هي:Lemp: اللوغاريتم النيبيري للطلب على العمل، LQ: اللوغاريتم النيبيري للقيمة المضافة الحقيقية، Lw: اللوغاريتم النيبيري لمتوسط الأجر الحقيقي، وبالتالي نقترح تقدير نموذج ARDL ذو الصيغة الخطية التالية:

$$\mathrm{Lemp} = \mathrm{f(LQ, Lw)}$$

من أجل قياس التأثيرات قصيرة المدى وطويلة المدى للمتغيرات التفسيرية على الطلب على العمل، نقوم بتقدير نموذج ARDL للصيغة السابقة كمايلي:

$$\Delta \mathrm{Lemp}_t = \mathrm{a}_0 + \sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{p}} \mathrm{a}_{1\mathrm{i}} \Delta \mathrm{Lemp}_{t-i} + \sum_{\mathrm{i}=0}^{\mathrm{q}} \mathrm{a}_{2\mathrm{i}} \Delta \mathrm{LQ}_{t-i} + \sum_{\mathrm{i}=0}^{\mathrm{q}} \mathrm{a}_{3\mathrm{i}} \Delta \mathrm{Lw}_{t-i} + \mathrm{b}_1 \mathrm{Lemp}_{t-1} + \mathrm{b}_2 \mathrm{LQ}_{t-1} + \mathrm{b}_3 \mathrm{Lw}_{t-1} + \mathrm{e}_t$$

حيث: Δ الفرق الأول للمتغيرات، a_0 الحد الثابت، a_i معاملات الأجل القصير، b_i معاملات الأجل الطويل، e_t حد الخطأ، يطبق نموذج ARDL الذي طوره كل من Pesaran (1997)، Shinand and Sun (1998) و Pesaran and Al (2001) إذا كانت المتغيرات مستقرة في قيمها أي متكاملة من الرتبة صفر أو متكاملة من الرتبة الأولى أو من الرتبة نفسها ويجب أن لا يكون أحد المتغيرات متكاملاً من الرتبة 2 أو أعلى، كما يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا ، كما يمكّننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل و القصير في نفس المعادلة.

نتائج التقدير:

1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

بعد إجراء اختبار وجود جذر الوحدة على السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع جاءت النتائج كما يلي:

الجدول4: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF:

المتغيرات	المستوى		الفرق الأول		درجة التكامل
	ADF	prob	ADF	prob	
Lemp	-0.6804	0.8359	-5.6027	0.0001	**I(1)**
LQ	-2.1078	0.5186	-3.4696	0.0170	**I(1)**
Lw	-1.6595	0.4400	-4.0981	0.0002	**I(1)**

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

السلاسل الزمنية مستقرة بعد الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى وعليه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود bound test المقترح من قبل Pesaran (2001).

2- اختبار التكامل المشترك:

من أجل اختبار التكامل المشترك يجب المرور بمرحلتين أساسيتين:

2-1 تحديد فترة الإبطاء المثلى وتقدير نموذج ARDL:

قبل تقدير النموذج ينبغي تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات حيث أن نموذج ARDL شديد الحساسية لفترات الإبطاء في هذه الحالة نستعين بمعيار akaike وقد جاءت النتائج مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: تحديد فترة الإبطاء المثلى

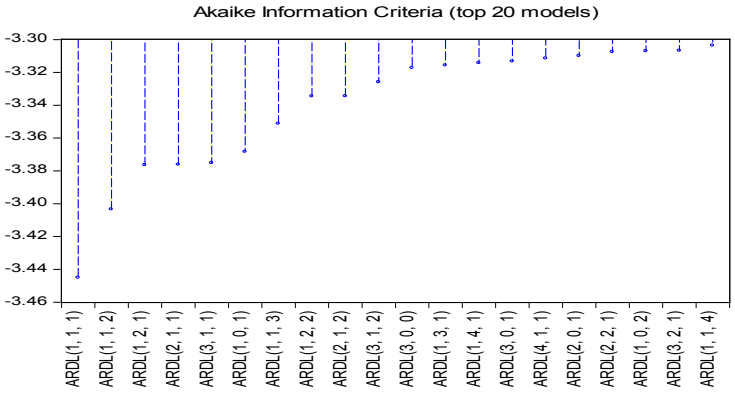

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

بناءا على الشكل (1) تم اختيار النموذج ARDL(1,1,1) حيث تم تحديد فترة الإبطاء بفترة زمنية واحدة لجميع المتغيرات وبناءا عليه كانت نتائج التقدير كمايلي:

جدول 5: نتائج تقدير نموذج ARDL(1,1,1)

Dependent Variable: LDL				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LDL(-1)	0.521330	0.158788	3.283183	0.0033
LMSR	-0.270378	0.106477	-2.539307	0.0183
LMSR(-1)	0.191534	0.100877	1.898697	0.0702
LQR	-0.242516	0.321597	-0.754099	0.4584
LQR(-1)	0.872390	0.318013	2.743249	0.0116
C	0.533280	0.459645	1.160200	0.2579
R-squared	0.990833	F-statistic		497.2258
Adjusted R-squared	0.988841	Prob(F-statistic)		0.000000
		Durbin-Watson stat		1.900072

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

يتبين من قيمة معامل التحديد أن نسبة 98 % من التغير في الطلب على العمل مفسر من قبل المتغيرات المستقلة، ويعزى الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، ويدل اختبار فيشر على المعنوية العالية للنموذج، حيث أن القيمة الاحتمالية لتوزيع فيشر أقل من 5% وعليه نقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج ملائم لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

نظراً لضرورة تشخيص النموذج للتأكد من الحصول على أفضل مقدرات خطية غير متحيزة يمكن الاطمئنان على دقة نتائجها، فقد أخذت الدراسة بعين الاعتبار الكشف عن المشاكل القياسية باستخدام

اختبارات مضاعف لاجرانج للكشف عن مشاكل الارتباط الذاتي، عدم التجانس، وعدم التوزيع الطبيعي لحد الخطأ العشوائي.

الجدول6: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

فرضية الاختبار	الاختبار	قيمة الاختبار	الاحتمال
الارتباط الذاتي للأخطاء	Breusch-Godfrey	1.270625	0.5298
عدم التجانس	Breusch-Pagan-Godfrey	10.14108	0.0713
عدم التوزيع الطبيعي	Jarque- bra	0.184810	0.911736
ملائمة تصميم النموذج	Ramsey (fisher)	2.031604	0.1681

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الاحتمال للاختبارات التشخيصية أكبر من 5% وهذا ما يدفعنا لقبول فرضيات العدم أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ، كما أن تباينها ثابت وهي موزعة توزيعا طبيعيا، كما أن الشكل الدالي يلائم النموذج المستخدم.

2-2 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود bound test

للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج يتم الاستعانة بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك الموضحة في الجدول التالي:

الجدول7: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود bound test

قيمة F-Stat المحسوبة	القيم الحرجة لاختبار bound	مستوى المعنوية			
		%1	%2.5	%5	%10
6.907864	الحد الأدنى I(0)	5.15	4.41	3.79	3.17
	الحد الأعلى I(1)	6.36	5.52	4.85	4.14

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

تظهر النتائج أن قيمة .F-Stat المحسوبة التي تساوي 6.90 أكبر من القيمة الجدولية الأعلى 6.36 عند مستوى دلالة 1%، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

3-تقدير معاملات الأجل الطويل

إن التغير في المتغيرات التفسيرية لا تحدث آثاره بصورة مباشرة وفورية على الظواهر الاقتصادية، وإنما يحتاج الأمر إلى فترة زمنية حتى يمكن لهذه المتغيرات أن تمارس آثارها كاملة، فالأجل الطويل يسمح بإمكانية التغلب على كثير من القيود المؤسسية والسوقية، وبالتالي عودة الطلب على العمل إلى قيمته التوازنية، ويوضح الجدول التالي تقدير معاملات الأجل الطويل:

الجدول8: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LMSR	-0.164715	0.113482	-1.451465	0.1602
LQR	1.315886	0.079880	16.473195	0.0000
C	1.114088	0.722496	1.541999	0.1367

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

وجود أثر موجب ومعنوي للإنتاج على الطلب على العمل في الأجل الطويل حيث بلغت القيمة المقدرة للمرونة 1.31 هذا يعني أن الزيادة في الإنتاج بـ1% مع ثبات المتغيرات الأخرى سوف تؤدي إلى زيادة العمالة بـ1.31%، ويكون بذلك الطلب على العمل مرنا بالنسبة للإنتاج في الأجل الطويل، كما أن متغيرة الأجر الحقيقي ليس لها تأثير على الطلب على العمل في الأجل الطويل، لعدم معنويتها إحصائيا هذا يعني عدم فعالية سياسة الأجور في زيادة الطلب على العمل وبالتالي التخفيض من معدل البطالة.

4–تقدير معاملات الأجل القصير

يتم تقدير معاملات الأجل القصير من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي جاءت نتائجه كما يلي:

الجدول9: نتائج تقدير معاملات الأجل القصير

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LMSR)	-0.270378	0.106477	-2.539307	0.0183
D(LQR)	-0.242516	0.321597	-0.754099	0.4584
CointEq(-1)	-0.478670	0.158788	-3.014518	0.0062

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

تبين نتائج التقدير أن متغيرة الإنتاج ليس لها تأثير على الطلب على العمل في الأجل القصير، لعدم معنويتها إحصائيا، ويمكن تفسير ضعف معنوية هذه المتغيرة إلى المردودية المنخفضة ومعدلات النمو المتدنية التي ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الإنتاجية مع القواعد التنافسية في السوق، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي مقارنة بالمنتجات المستوردة، كما أن إشارتها غير مقبولة

اقتصاديا، حيث يؤدي ارتفاع الإنتاج بـ1% مع ثبات المتغيرات الأخرى إلى انخفاض العمالة بـ0.24%، لأن الجزء الأكبر من القيمة المضافة يتأتى من القطاع الصناعي الذي يعد من القطاعات ذات الكثافة الرأسمالية، ينطبق الأمر على الصناعات الاستخراجية والتحويلية حيث أنها صناعات ذات قدرة محدودة في زيادة فرص العمل بحكم التقنية وتشغيلها لعناصر ذات تأهيل عالي، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبه قطاع الإدارة في استيعاب العمالة، حيث يعتبر من أكبر القطاعات توظيفا للعمال في الجزائر إلا أنه قطاع لا يساهم في العملية الإنتاجية.

كما يؤدي ارتفاع الأجر الحقيقي بـ1% مع ثبات المتغيرات الأخرى إلى انخفاض العمالة بـ0.27%، ويكون بذلك الطلب على العمل غير مرن بالنسبة للأجور في الأجل القصير.

معامل تصحيح الخطأ معنوي وسالب وهو يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل، عندما ينحرف الطلب على العمل خلال الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل47 % من هذا الاختلال خلال سنة إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي سنتين، وتعد هذه النسبة منخفضة بسبب الجمود الذي يعاني منه سوق العمل الجزائري فيما يتعلق بعدم مرونة لوائح العمل والتعقيدات الإدارية، مما ساهم في اتساع نطاق الأنشطة غير الرسمية لتشمل عددا كبيرا من العمال الأجراء غير مصرح بهم يمارسون نشاطات في القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب المفتشية العامة للعمل لدى أرباب العمل الخواص.

5–اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات نموذج ARDL

يتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل .ولتحقيق ذلك سوف يتم استخدام اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي للبواقيCUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة، (CUSUMSQ)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من CUSUM وCUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5 %.

الشكل2: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات نموذج ARDL

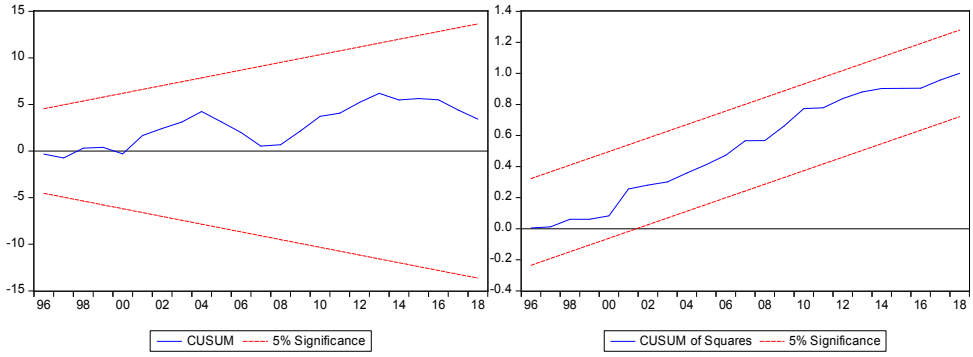

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

يتضح من الشكل أن المعاملات المقدرة مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5 %.

4. خاتمة:

قمنا من خلال هذه الورقة بتحليل تطور الطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة (1990–2018) بالإضافة إلى بناء نموذج قياسي له باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للتعرف على أهم العوامل المؤثرة فيه وقياس أثرها عليه وقد توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- غالبية مناصب العمل مؤقتة وظرفية تنتهي مع نهاية الإنفاق على المشاريع المختلفة، كما أن التركيز على زيادة مناصب العمل دون مراعاة معدل النمو الاقتصادي أدى إلى زوال هذه المناصب لأنها لا تحقق الإنتاجية التي تسمح لها بالاستمرارية.
- وجود علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي كما أن مرونته بالنسبة للأجر أقل من الواحد مما يدل على أنه غير مرن بالنسبة للأجر، أي أن إتباع سياسة تخفيض الأجور بنسبة معينة سيؤدي إلى زيادة العمالة بنسبة أقل.
- وجود أثر موجب ومعنوي للإنتاج على الطلب على العمل في الأجل الطويل حيث بلغت القيمة المقدرة للمرونة 1.31 ، مما يدل على تكيف الطلب مع التغيرات التي تطرأ على الإنتاج.
- انخفاض سرعة العودة نحو التوازن طويل المدى يرجع بشكل كبير إلى الجمود الذي يعاني منه سوق العمل الجزائري، مما يجعل الطلب على العمل في الأجل القصير أقل قدرة على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على العوامل المؤثرة فيه.

في ضوء ما ورد سابقا، تقترح الدّراسة مايلي:

- استخدام الموارد المتاحة بشكل عقلاني ورشيد، مع إتباع سياسة التخطيط الأمثل للعمالة في إطار خطة زمنية محددة، للاقتراب قدر الإمكان من الاستخدام الكامل للقوى العاملة والحفاظ على هذا المستوى.
- اختيار الفن كثيف العمل يعد مطلبا ضروريا في ظل الوفرة النسبية لعنصر العمل، التي يمكن تحويلها إلى ميزة اقتصادية من شأنها أن تحقق قفزة نوعية في الكفاءة الإنتاجية للعنصر البشري، ولعل التجارب الناجحة التي حققتها دول جنوب شرق آسيا تؤكد هذا التصور.
- من االضروري أن يصحب خلق مناصب العمل ارتفاع في مستوى الإنتاج، وإلا فإن ذلك سيؤدي إلى عدم استقرار هذه المناصب وزوالها في حالة توقف الإنفاق.

5. قائمة المراجع

1. BANQUE D'ALGERIE. (2002). *Rapport annuel de la banque d'Algérie 2002*. Consulté le 07 20, 2020, sur www.bank-of Algeria.dz/html/rapport.htm
2. CNES. (2002). *Evaluation des dispositifs d'emploi.* Alger.
3. CNES. (2013). *Rapport sur l'état économique et social de la nation 2011-2012.* ALGER.
4. DGPP. (2019). *emploi et chomage 2000-2018*. Consulté le 7 25, 2020, sur www.mfdgi.gov.dz
5. ONS. (2015). *Activité, emploi et chômage en septembre 2014.* ALGER.
6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2005). *تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2004*. الجزائر.
7. رمضان محمد أحمد مقلد. (2006). مشكلة العمالة في ظل الإصلاح الاقتصادي. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، 42* (1).
8. زكريا مسعودي. (6, 2017). تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (6).
9. عبد الرحمان تومي. (2011). *الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق*. الجزائر: دار الخلدونية.
10. عبد الصمد سعودي، و حسين بلعجوز. (2014). إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* (12).

11. عبد الكريم البشير. (2009). دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* (6).

12. محمد مسعي. (2012). سياسة الانعاش الاقتصادي وأثرها على النمو. *مجلة الباحث* (10).

13. مدحت القريشي. (2007). *اقتصاديات العمل*. عمان: دار وائل للنشر.

14. مدني بن شهرة. (2009). *الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.